النقد الأدبي
بين المنهجيّة والمزاجيّة

د. علي حجازي

تعيد الآداب تقليداً أدبيّاً، هو باب «قرأت العدد الماضي من الآداب». وقد كتب هذه القراءة الأستاذ الياس خوري وكان لنا عليها الملاحظات التالية التي نرجو أن يتّسع لها صدر الكاتب الكبير.

تفرّدت الآداب عبر مسيرتها المعطاء باحتضانها للأشكال والأنواع الأدبيّة وبحرصها على أن تكون المنبر الحرّ للكتّاب والنقاد والقراء على السواء، كما تفرّدت بتخصيصها باب «قرأت العدد الماضي» ليكون ذلك المنبر الذي يحمل آراء النقاد وردود الكتّاب عليها. ولعلّ الدكتور سهيل ادريس، عندما أصر على إعادة هذا الباب، يريد ممارسة تطبيقية للنقد، تضاف إلى الدراسات النظرية التي نشرت في العدد وكانت قد ألقيت في «ندوة ابن رشيق القيرواني». وقد يكون السبب الذي دفع بالدكتور ادريس إلى اختيار الأستاذ الياس خوري ليقرأ العدد الرابع من الآداب قراءة نقديّة، جوهريّاً، يتعلق بغنى العدد الذي جاء حافلاً بالأبحاث والقصائد والقصص أولاً، ونظراً إلى خبرة الياس النقديّة بوصفه مسؤولاً عن صفحة ثقافية لإحدى كبريات الصحف اللبنانية، وكونه يحسن تمييز النصوص وتقديرها والحكم عليها.

ولكن المشكلة التي واجهت الأستاذ الياس منذ البدء في القراءة هي ظروف بيروت، وطبيعة المشكلة أنّه لا يحسّ بالزمن، ولا بتغيّره، ولا أدري كيف يواصل كتابته في صحيفته اليومية!؟.

وبعدما يبيّن لنا أن كتابته نوع من المقاومة، يعودُ ليضَعنا في الصورة التي كان عليها ساعة أُلقيت على كاهله مسؤولية قراءة عدد «الآداب»، فيقول: «لن أتابع التساؤلات فهي ستقودني إلى الاعتذار من قراءة العدد الماضي، بل سأحاول تسجيل بعض الملاحظات»، إنّه في وضع المنهك المرهق، ومن كان في وضعه لا يتصدى لقراءة نقديّة متأنية، ولا ينبري لإصدار أحكام عادلة ودقيقة.

وعندما يسمي الياس خوري ما يكتبه تسجيل ملاحظات، نحسُّ وكأنّه يريد تقديم أحكام سريعة، ويحقّ لنا أن نتساءل هنا، هل تسجيل الملاحظات أمر مختلف من حيث النوع عن النقد؟. ونجيب: إن يكن من اختلاف بين العملين ففي الدرجة وليس في طبيعة العمل. وهكذا تسقط أعذار الياس «الخواطرية» لأنّه عندما يقرأ العدد ويسجّل ملاحظات يكون قد قام بممارسة فعلي القراءة والكتابة عمليّاً.

يشير خوري قبل تسجيل ملاحظاته إلى مسألتين: الأولى تتعلّق باستمرار الآداب بوصفها المجلّة الأدبيّة الوحيدة التي تصدر بانتظام في بيروت، ويعجب لاستمرار الحياة، ولا يبالي بهذا الاستمرار، وكأنه يصرّ على إعلامنا بحقيقة مشاعره، ووضعه النفسي. ولا ندري إن كان لهذا الإصرار علاقة بالنقد، ونتمنى أن لا تنسحب هذه اللامبالاة على تعاطيه مع النصوص، فيتصرّف إزاءها انطلاقاً من وضعه النفسي وموقفه اللامبالي. وهنا تفقد ملاحظاته قيمتها، إذ أن الملاحظات، أيّاً يكن مستواها، ينبغي أن تكون وليدة تذوّق أدبي قادر على الاستطعام والنطق والحكم، وإلّا فقد النقد الذوقي أهميته أيضاً، وانتفت أهمية الملاحظات، ولا يبقي أي مبرر لإيرادها، فهي ليست نقداً، وليست أحكاماً يصدرها ذوق سليم مرهف.

قلنا اننا نخاف من لامبالاة عبثيّة، ولكننا نلاحظ ما يبرر خوفنا، إذ أن الكاتب عندما يرصد ظاهرة استمرار الآداب، وتحوّل موقع بيروت، لا يفسّر ذلك، وإنّما يكتفي بايراد تداعيات لا مبالية. ان هذه الظاهرة التي أشار إليها الكاتب

يعرفها الجميع، وميزة النقد أن يفسّرها، ان يقول لِمَ حدث وكيف، وإلاّ كان نصّه، سواء أكان يندرج في إطار تاريخ الأدب أو النقد، يمت إلى بدايات النقد الأدبي عند العرب، عندما كان الشاعر يطلق حكمه السريع عن هذا الشعر أو ذاك دون أي اهتمام بتفسير حكمه العام.

وفي المسألة الثانية يشير إلى لا زمنيّة القضايا التي تطرحها النصوص التي ينقد، ويسحب هذا الحكم على القضايا التي يطرحها سيل المجلاّت الأكاديميّة، ويفسّر ذلك بتحوّل المثقف العربي إلى تقني معرفة عند الأنظمة.

يلاحظ الكاتب هنا ويفسّر، وقد يكون تفسيره معقولاً، غير أنّه يحتاج إلى أن يقنعنا بذلك، أي أن يفصّل فيعرض القضايا المطروحة ويبيّن لا زمنيتها، وإبرازها في إطار معالجة قضايا ليست من قضايا القارىء العربي، ينبغي أن نلمس انصراف الكتّاب المحترفين إلى معالجة هموم ليست همومنا الحقيقية، وفي رأينا أن الكاتب يسقط حكماً عاماً على نصوص العدد، إذ أنه لو قرأ النصوص جيّداً لرأى أن قصّة «القبضة والأرض» تجسّد تجربة فريدة في التاريخ العربي، تجسّد جانباً من جوانب تجربة المقاومة الوطنيّة اللبنانية، التي أجبرت اسرائيل على الانسحاب لأوّل مرّة من أرض عربيّة بالقوة، وهذه التجربة تسير عكس التيار العربي شبه العام، وضد التوجّه السائد. وإذ يغيب الكاتب هذه الناحية نردها إلى تفسيرين: الأول أنّه لم يقرأ نصوص العدد وإنما سجّل ملاحظة عامّة بوصفها حكماً عاماً يسقطه من ذاته، لأنّه قدّر أنّ جميع النصوص هكذا، وهذا أمر غير مقبول في النقد، وان كان هو ما يمارس فعليّاً، وهذا ما سوف يبدو لنا بعد قليل عند ناقدنا. والتفسير الثاني، هو أن الكاتب لا يرى في ظاهرة المقاومة الوطنيّة اللبنانية، ظاهرة إيجابية، ولهذا لم يعر النص الذي يحكي عنها معالجاً لقضيّة زمنيّة نحياها جميعاً. أفضّل للكاتب أن يكون غير قارىء للنص نهائياً، ولا أريدُ له أن يكون غير مقدِّر لظاهرة المقاومة في الواقع العربي. المهم أننا نلاحظ على مستوى النقد الأدبي إسقاطاً ذاتيًّا لا يستند إلى قراءة للنص أو لا يستطيع تفهّم القضايا المطروحة لأسباب خاصة به لأنّه لا يفسّر أحكامه ولا يعلّلها مقدِّماً أمثلةً من النصوص التي قرأها، وكان عليه، على الأقل، أن يسرد القضايا المعالجة. . . ولعلها اللامبالاة، ولعل آفتنا الكبرى هي اللامبالاة.

ويعنينا في هذا السياق، أي متابعة النص النثري عند الكاتب، توقفه عند القصص والشعر، فهو يصرح أنّه توقف ليسأل لا ليدرس ويحلل ويحكم معللاً. وليته لم يسأل، لأن الجواب الذي طرحه في العدد الرابع كان جوابه في العددين الثاني والثالث من الآداب، والمخصصين لدراسة القصة القصيرة.

وبعدما يسأل يصدر أحكاماً عامة، تجعل تخوّفنا من لامبالاته صادقاً، إذ أنّه لا يعنى بدراسة النصوص وتمييز أساليبها والحكم عليها من ثم، وإنما يكتفي بإيراد أحكام سريعة مثل «القصص في مجملها تشبه التمارين وليس التجارب» لو افترضنا أن هذا الحكم صادق، فإننا نطلب من الكاتب أن يخبرنا بالفرق بين التمرين والتجربة، وان يبيّن لنا لِمَ كانت هذه النصوص تمارين؟. ثم يكمل ليرى أن قصتنا تبقى عند ارهاصات الكتابة حول المقاومة.

ونسأل الكاتب أقرأ هذه القصة فعلاً؟ وإن كان قد قرأها، ألم يرَ أنّها تجسّد تجربة مميّزة هي مقاومة المحتل، تجسّد ذلك في قالب فنّي له خصوصياته النابعة من شرطه الخاص به؟

ألا يعرف كاتبنا أن كل تجربة خاصة لها شكلها الخاص الذي يعادلها، وليس من الضروري أن تثير كل النصوص إشكالات تجريبيّة. الضروري أن تقول بصدق وفي قالب فني وأن توصل التجربة، وقد ينتج هذا شكلاً جديداً بعيداً عن التجريبيّة الشكلية التغريبيّة التي يريدنا أن نتبعها في حكم عام مسقط ذاتياً، وغير مستند إلى قراءة متأنّية للنصوص.

خصوصيّة التجربة تفرض خصوصيّة الشكل، وليس إجبارياً أن استعير شكلاً له تجربة خاصة لأصبّ فيه تجربتي وأن أكون تابعاً ليقال اني أصنع تجربة.

إن التعامل مع النص الإبداعي بهذا الشكل يجعلني أقول مع نزار قباني: «يحوم الناقد العربي حول نصّ القصيدة كما يحوم اللص المحترف حول مصرف» وقد يدخل اللص إلى داخل المصرف. . . وهذا يجعلني أعزز رأيي في أن نص الياس خوري ينتمي إلى مرحلة كان النقد الأدبي عند العرب فيها حكماً عاماً وليد انطباع يضيف إليه خوري عدم قراءته النصوص، وإسقاطه الأحكام العامة إسقاطاً ذاتيّاً. ثم إن حكمه بأن القصص تمارين يتناقض مع حكمه الآخر عن إحدى القصص إذ يقول: «انها تستحق أكثر من قراءة» فكيف يستحق التمرين أكثر من قراءة؟

إننا نلحظ عند الكاتب تعميماً وتناقضاً في الأحكام، وذلك ناتج عن واقع معيّن أفصح عن بعض عناصره وهي لامبالاة فظيعة، ومزاجيّة مصطنعة، وعدم جديّة تصل إلى حدّ عدم قراءة النصوص قراءة نقديّة بغية تقديم معرفة مقبولة من الآخر.

بيروت